٢ لماذا نتحامل على الفقراء؟

لقد شد انتباهي ما شاهده الشارع المصري من إضرابات واعتصامات متصاعدة، نظمها العاملون بالمترو وعمال السكك الحديدية وعمال النظافة في شتى المحافظات، بالإضافة إلى العاملين في بعض المصانع الحكومية؛ وهذا ما جعلني أدرك أن الفقر هو السمة المشتركة لكل هذه الفئات والدافع الأساسي وراء هذه الإضرابات، كما جعلني أتساءل لماذا تنتشر هذه الإضرابات بين العاملين في القطاع الحكومي بالتحديد.. ولماذا لم يشارك الباعة المتجولين وعمال النظافة والصرف بالشركات الخاصة في هذه الإضرابات؟ وعلى الفور أدركت أن السياسات التي اتبعها النظام السابق في التعامل مع هذه الفئات هي سياسات تتسم بالتحامل على الفقراء، رغبة منهم واقتناعًا بأن مصلحة المجتمع تقتضي الإبقاء على هذه الفئات كما هي؛ حتى تظل هذه الوظائف والمهن تجد من يمارسها. حيث يخدم التحامل على الفقراء أغراضًا كثيرة فهو يُشعر دائمًا أصحاب الياقات البيضاء بالتفوق، كما يتيح بذكاء الإبقاء على الوضع الراهن في المجتمع.. فالفقر في نظرهم كأي ظاهرة اجتماعية أخرى تستمد قدرتها على الاستمرار من خلال ما تحمله من فوائد للمجتمع أو لبعض فئاته .. ففي كل مجتمع توجد مجموعة من الوظائف التي لا يقبل كثير من الناس عليها؛ إما لكونها بغيضة أو خطيرة أو لقذارتها المادية، وإما لكون الناس قد تعارفوا على حقارتها. وكان أمام النظام السابق طريقان لإشغال هذه الوظائف.. الأول

أن يعمل على رفع أجور العاملين بهذه الوظائف، ولكنه خشي من تركهم لها، فلم يكن أمامه سوى الطريق الثاني وهو استغلال العاطلين عن العمل من الفقراء والزج بهم للقيام بتلك الأعمال في مقابل أجور منخفضة للغاية؛ بما يضمن استمرارهم في هذه الأعمال.. ومن ثم يؤمن وجود الفقر إنجاز تلك الأعمال .. فضلًا عن اعتقادهم بأن وجود الفقراء يساعد على زيادة الحراك الاجتماعي إلى أعلى؛ حيث انضمت إلى الطبقة الوسطى جماعات عديدة نتيجة لمكاسب ضخمة جنتها من بيع الفقراء لبعض السلع والخدمات التي يترفع الأغنياء عن بيعها لهم، نظرًا لما تتسم به من مخالفة للقانون أو عدم الاحترام، مثل المقامرة والمخدرات، وتجارة الأعضاء، تلك التجارة التي لاقت رواجًا شديدًا في السنوات الأخيرة من عهد النظام البائد، والتي اعتمدت بشكل أساسي على الفقراء الذين راحوا يبيعون أجسادهم مقابل العيش الكريم وإن كان مؤقتًا .. كما يتحمل الفقراء دائمًا تكلفة التغيير والنمو في المجتمع، فهم يؤدون الأعمال القاصمة للظهر في بناء المدن، ويُطردون من مساكنهم في العادة لإتاحة مكانًا للتقدم، فالطرق السريعة ولا سيما الطرق الدائرية في شتى المحافظات التي تشق ضواحي المدن والتي هي في الغالب مساكن للفقراء والعمال الذين فروا إليها من غلاء المدن، بالإضافة إلى مشروعات إسكان الشباب والجامعات والمستشفيات والمراكز الحضرية، كلها كانت تقام دائمًا على أرض يشغلها الفقراء الذين يتم في الغالب ترحيلهم عن أحيائهم دون إرادتهم ودون تعويض كافٍ ومناسب لهم، وهو ما لا تسمح به أي جماعة أخرى.. وعادة ما يشتري الفقراء سلعًا لا يرغب فيها الآخرون؛ مما يُطيل الفائدة الاقتصادية لهذه السلع مثل الخبز البايت والفاكهة والخضروات الموشكة على التلف والبيض المكسر والملابس المستعملة.. كما يقبلون على التعامل مع الأطباء والمحامين والمدرسين الذين لا يُقبل الأغنياء على التعامل معهم؛ إما لكبر سنهم أو لحداثتهم وإما لنقص كفاءتهم وقلة تدريبهم، وهم بذلك يتيحون الفرصة لهذه الفئات

لزيادة دخلها.. وهذا ما يضمن الفرصة سانحة لتفوق أبناء الأغنياء واعتلائهم أرقى الوظائف.. في حالة من تسرب أبناء هؤلاء الفقراء من التعليم واعتلال صحتهم؛ الأمر الذي يدفعهم إلى الانخراط في مهن والديهم .. كما أن وجود الفقراء ييسر الممارسة السياسية ويعمل على استقرارها، فمن المعروف أن مشاركتهم السياسية – خاصة في العهد البائد – كانت ضعيفة، وبالتالي فإن اختياراتهم السياسية كانت محدودة، حيث يضطرون إلى بيع أصواتهم إلى مرشحي الحزب الوطني الذين كانوا يستغلون أصواتهم وإجرامهم في محاربة المعارضين لسياسات الحزب .. وفضلًا عن ذلك فإن وجود الفقراء – نظرًا لقلة أجورهم – يتيح الفرصة للأغنياء لكي يشغلوا أنفسهم بعديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعود عليهم بالفائدة، فالخدم مثلًا يجعلون الحياة أكثر يسرًا لمستخدميهم ويتيحون لهم الفرصة لمزيد من الغنى والقوة، كما أنهم يدفعون نسبة عالية من دخولهم في الضرائب، وهم بالتالي يساهمون أكثر من غيرهم في الخدمات الحكومية التي يستفيد منها عادة الجماعات الأكثر امتيازًا في النظام .. أضف إلى ذلك أن الفقراء يدعمون المستحدثات في الممارسات الطبية، حيث يستخدمون كحقل للتجارب في المستشفيات التعليمية والبحثية .. وحقيقة الأمر أن فشل حكومة د. عصام شرف في التعامل مع مطالب هذه الفئات التي عانت كثيرًا من جراء هذا التحامل، تؤشر إلى استمرار حكومة شرف في انتهاج نفس نهج النظام البائد في التعامل مع قضايا الشعب بكافة أطيافه، نظرًا لاعتمادها في اختيار القيادات على الاختيار من نفس السلة التي كان يختار منها النظام السابق قياداته.. ومن ثم فإنهم يتعاملون بنفس المنطق ونفس العقلية.. فإذا كانت التقارير تؤكد أن أكثر من ٤١٪ من سكان مصر فقراء منهم ٢٠٪ تحت خط الفقر، أي ما يقرب من ٣٧ مليون فقير في مصر.. فماذا لو ظلت حكومة شرف في تحاملها على هؤلاء الفقراء؟ وماذا لو تمكن عمال النظافة والصرف الصحي وعمال الخدمات وسائقو النقل العام وعمال المصانع من تنظيم أنفسهم وأضربوا

عن العمل..؟ إن التحدي الحقيقي الذي يواجه حكومة شرف والمجلس العسكري نفسه يتمثل في كيفية التعامل مع هذه الفئات وقضاياهم واحتياجاتهم، بما يضمن استمرارهم في أعمالهم في ظل رفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية وهي المعادلة الأصعب.

□ □ □ □